العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف
– نظرة شمولية-

د. عبدالمنعم محمد الطيب حمد النيل
المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية
الخرطوم – جمهورية السودان

المقدمة

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعو لمة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ، مع العلم بأن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدني مستوى وتتمثل بعض تلك الآثار في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول إلى البنوك الشاملة ، وتنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية و ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل واحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والاندماج المصرفي وخصخصة البنوك وإضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية .

كما تشير الدراسة إلى جهود البنوك المركزية العربية الإصلاحية ، كالبنك المركزي المصري والبنك المركزي الأردني وبنك السودان المركزي ، هذا بالإضافة للجهود الإصلاحية لصندوق النقد الدولي ، من اجل تهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة والمنافسة العالمية . وقد تناولت الدراسة التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة من خلال استعراض تطوره التاريخي و هيكله الحالي، وتحليل بعض المؤشرات وفقاً للمعلومات المتاحة ، هذا إضافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها بنك الجزائر المركزي . كما وقف ت الدراسة على متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة والتي تتمثل في بناء الإطار المؤسسي الملائم وزيادة حدة المنافسة وبناء التحالفات الاستراتيجية والهندسة المالية.

تنظيم البحث

المحور الأول: مفهوم العولمة

المحور الثاني :الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

المحور الثالث : دور البنوك المركزية العربية في الإصلاح المصرفي

المحور الرابع : الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

المحور الخامس: متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة

الخلاصة والتوصيات

المحور الأول

مفهوم العولمة

يظهر مفهوم العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كظاهرة لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. وظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، هي على التوالي:

1) المنافسة بين القوى العظمى.

2) والابتكار التقاني (التكنولوجي).

3) وانتشار عولمة الإنتاج.

4) والتبادل والتحديث.

1-1:تعريف العولمة

يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة، نظراً إلى تعدد تعريفاتها، والتي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدلوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولا[1] وقد شاع استخدام لفظ العولمة (Globalization) في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. ومع هذا فإن الظاهرة التي يشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ، فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم. كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ ستة قرون(*).

وعلى صعيد تعريف العولمة ، تختلف التعريف باختلاف الأبعاد والتجليات والمؤشرات على أرض الواقع، ويتضح ذلك من خلال رصد الإحداثيات في هذا المجال وجود ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي:-

مجموعة تركز على البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق، وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.

[1] السيد يس ،مفهوم العولمة ،العرب والعولمة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ،بيروت ،ديسمبر 1998م،ص 25.

مجموعة تركز على البعد الثقافي: وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية يتم تسويقها كأي سلعة تجارية أخرى ، ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ووسائل ثقافية عالمية الطابع.

مجموعة تركز على البعد السياسي: الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً.

ويمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق. كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلي التدخل في سيادة الدولة. والعنصر الأساسي في هذه الظاهر هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات . وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة . وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها.

1-2: العولمة الاقتصادية :-

ويمكن تعريف العولمة الاقتصادية (Economic Globalization) بأنها تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.

مهما كان أمر التعريف ، فإن هناك ما يشبه الاتفاق بين معظم من تناولوا العولمة في الدول المتقدمة [أو من نقلوا عنهم خارج تلك الدول] على أنها ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير ، بمعنى أنها فوق القومية (Supernational) أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تدخل أو تحكم فيها. وأن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود. ومن ثم فإن العولمة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتنصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع.

ويكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية وهي :-

* حرية الاستثمار في أي مكان في العالم: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

* حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم : وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

* عالمية الاتصالات : التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

عالمية المعلومات : التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

* عالمية النمط الاستهلاكي : وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.

وهذه القوى متداخلة معاً بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال . كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، و اتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي ، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة(1).

1-3: العولمة المصرفية

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي ، وترتبط العولمة أيضاً بالنشاط المصرفي بوصفها جزءاً من العولمة الاقتصادية. وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعاداً ومضامين جديدة ، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة ، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، والتطلع إلى المستقبل.

ولما كانت البنوك والمصارف تصنع هويتها وشخصيتها من خلال توجهها الذي اختطته عبر تاريخها ومنذ إنشائها، فإن العولمة المصرفية قد جعلت من الرؤية المستقبلية بُعداً جديداً للدخول إلى عالم جديد من الكونية، عالم من الفرص الاقتصادية بالغة الضخامة.

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية ، إلى التحول نحو البنوك الشاملة Universal Banks. وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفى عدة مجالات متنوعة. وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات . وكذلك تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد معرفي(2). وفي ظل العولمة أصبحت البنوك تبتكر وتخلق عملاءها المتميزين ، وتقدم لهم مستقبلاً أكثر غنىً وثراءاً على مستوى الخدمات المصرفية .

---

(1) عبد الرحمن يسري، نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة 17-19 محرم 1420هـــ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 217، 17 يوليو 1999م، ص 54 – 56.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001م، ص 28.

و يقوم هذا المستقبل على تكنولوجيا ابتكارية تملكها وتستخدمها فقط البنوك التي تعتبر قاسم مشترك في كل عمل يسعى إلى التقدم وإلى النمو والازدهار.

ومن هنا ارتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية سواء كانت المتصلة بالودائع أو بالقروض أو بالأسهم أو بالسندات (باعتبارها خدمات تقليدية معتادة) ، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة ، تدفع البنوك إلى التواجد بفاعلية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة . وفي الوقت ذاته فإن الارتباط العضوي بالتجمعات والتكتلات المصرفية يعتبر أساساً لوصول البنك إلى الحجم الاقتصادي الكبير الذي يتيح وفورات النطاق والسعة المصرفية. وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل ، والذي يعظم من جودة الأداء ويرتقي بمستوى القدرة على الإشباع(1).

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك، هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة ، والتي تعتبر انقلاباً واضحاً في عالم البنوك(2). إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة ، بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة والحجم الاقتصادي الكبير ، والأداء الاقتصادي الفائق ، أصبحت تملك قدرة عالية على التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم النمو والمتسارع في الانتشار والاتساع من خلال التواجد في كافة أنحاء العالم.

كما أن العولمة المصرفية لا تعني أبداً التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية ، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة ، والانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج . هذا مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فاعلية وأكثر قدرة وأكثر نشاطاً، لضمان الامتداد والتوسع المصرفي.

إن العولمة ليست إطاراً للعمل فقط بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل أيضاً . ومن ثم فإن العولمة المصرفية تستند إلى عدة أسباب يتعين معرفتها والإحاطة بها، وفي الوقت نفسه ربطها بالركائز الدافعة لنمو البنك وتوسعه وتفعيل قدراته(3).

(1)محسن احمد الخضيري، عولمة النشاط المصرفي ، مرجع سابق، ص 172

(2)عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص51.

(3)محسن احمد الخضيري، عولمة النشاط المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 222، يونيو 1999 ، ص 173.

المحور الثاني

الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعو لمة أن لها تأثير واسع على النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري ،وننوه إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي الجزائري هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدني مستوى . بالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي :

2-1:إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :

حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي العالمي . أخذت كل البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك . وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الاقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى ، وبخاصة إصدار السندات . إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، وقد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية .

2-2: تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية :

يشمل تنويع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق .أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية .ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار،ونشاط التامين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء .

2-3::ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل :

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم راس المال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988م، وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي ، ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية عام 1992م

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعر ف بمقررات بازل II ، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .
* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .
* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية راس المال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا .ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي وذلك بالارتكاز على تكوين راس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة .وتعتقد لجنة بازل بان الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي .

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفى نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة .و لهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجمع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية . وفى بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف،وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل راس مال كاف .

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي،خاصة ميادين الأوراق المالية والتامين لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين . وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال

2-4: احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994م ، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول:المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية

الاتجاه الثاني : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

الاتجاه الثالث : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية .

هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية . ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التامين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

2-5:الاندماج المصرفي :

إن احد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة أند ماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. و الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها:تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، وقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه. ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية ينصح أجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج .

2-6:تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك :

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سنويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلى العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي. واهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة ،والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات .

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عليمات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي ، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل ، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل

الأموال يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.

المحور الثالث

دور البنوك المركزية العربية في الإصلاح المصرفي

إن إصلاح الجهاز المصرفي يتكون من عنصرين رئيسيين ،العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية والعنصر الثاني هو إصلاح البنوك التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع .

يتمثل إصلاح البنوك المركزية في منحها حرية اكبر في إقرار برامج الإصلاح وإدارة السياسة النقدية والائتمانية، وتعديل التشريعات، باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة. هذا بالإضافة إلى منح البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على البنوك التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي.

أما بالنسبة لإصلاح البنوك التجارية، فانه يلاحظ أن كثير من البنوك التجارية في بعض الدول النامية قد اعتراها الضعف بسبب السياسات النقدية والائتمانية والتي كانت موجهة من قبل الحكومة في اغلب الأحيان أو بسبب سوء الإدارة وعدم وجود الكفاءات المصرفية أو للسببين معاً. ولذا فان محور إصلاح البنوك التجارية يرتكز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي، ولذا فقد اتجهت السلطات النقدية لوضع معايير معينة مثل معيار راس المال ، الذي يجب أن تتقيد به البنوك وذلك للتأكد من سلامة موقفها المالي ،هذا بالإضافة إلى أن هناك بعض الدول التي فتحت المجال أمام بنوك القطاع الخاص وفروع البنوك الأجنبية لمزاولة العمل فيها وذلك لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وخلق بيئة تنافسية تهدف إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي ككل.

سوف نستعرض فيما يلي تجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاح المصرفي بالإضافة لدور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي :-

3-1دور البنك المركزي المصري في الإصلاح المصرفي :

بدأ الإصلاح المصرفي الثاني للبنك المركزي المصري في عام 1991م، وكان هذا الإصلاح يتكون من عنصرين رئيسيين هما الإصلاح في مجال السياسة النقدية والائتمانية والإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي.

أ- إصلاح السياسة النقدية والائتمانية :

يتمثل إصلاح السياسة النقدية والائتمانية في تغيير السياسة المتبعة من الرقابة النقدية المباشرة إلى الرقابة غير المباشرة.والفرق بين الاثنين هو أن الرقابة النقدية المباشرة تتبع الأساليب المباشرة للتأثير على حجم الائتمان المحلى بما يجعل النمو في وسائل الدفع مناسبا للزيادة في الناتج المحلى الاجمالى ، ويتم بموجبها استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير المباشر في قرارات البنوك والأفراد سواء المقترضين أو المودعين. وذلك من خلال تحديد

أسعار الفائدة وسقوف الائتمان بالإضافة إلى الاحتياطي الإلزامي.أما بالنسبة لأسلوب الرقابة النقدية المباشرة فانه يتمثل في إلغاء تحديد أسعار الفائدة وترك أمر تحديدها لقوى العرض والطلب في السوق النقدي .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب يعتبر متسقاً مع الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى إتباع آليات السوق ويعطى مرونة أكبر للبنك المركزي المصري لاتخاذ قرارات السياسة النقدية بشكل يتسق مع الظروف الاقتصادية والمالية .

ب- الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي :

يتمثل الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي المصري في العمل على : -

- تطوير نظام للحد من المخاطر وحماية المودعين .
- سلامة المراكز المالية وجودة الأصول وكفاية راس المال .
- سلامة السياسات والإجراءات المتبعة في العمل .
- كفاية ونزاهة العاملين بالجهاز المصرفي .
- أسلوب الرقابة يحقق ما تقدم بالفاعلية الواجبة .

ونظراً لان التشريع المصرفي الذي كان قائماً لم يكن يسمح بتحقيق بعض ما تقدم ، خاصة بالنسبة للبنوك التي تتآكل رؤوس أموالها نتيجة لتدهور أصولها. حيث يتقاعس مساهموها عن تدعيم المركز المالي لها ، فقد صدر التشريع رقم "37" لسنة 1992 لعلاج أوجه القصور في القوانين القائمة في ضوء ما أسفرت عنه التجربة،وبالتالي أصبح لدى مجلس إدارة البنك المركزي المصري الأداة التشريعية التي تمكنه من إصدار القرارات اللازمة في شان إحداث الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي .

3-2 دور البنك المركزي الاردني في الإصلاح المصرفي:

بدأ الجهاز المصرفي الأردني مسيرة الإصلاح الحقيقية في عام 1989م وذلك في إعقاب الظروف الاقتصادية التي شهدتها الأردن منذ الثمانينات من القرن العشرين .حيث كان الاقتصاد الأردني قد تأثر كثيرا بالتطورات الاقتصادية الدولية والتي انعكست سلبا عليه، وخصوصاً حالة الركود الاقتصادي والتي انعكست بالتالي على أداء الجهاز المصرفي.

كشفت الظروف الاقتصادية غير المواتية التي شهدتها الأردن نقاط الضعف في الجهاز المصرفي وكذلك الكثير من السلبيات والتجاوزات في تلك الفترة . وقد كانت تلك الظروف هي نقطة انطلاق البنك المركزي الأردني لإصلاح النظام المصرفي لجعله أكثر كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات التي شهدها الاقتصاد الأردني.أما بالنسبة لمجالات الإصلاح ومرتكزاته فقد قسمها "عبد الفتاح" إلى أربع مجموعات عامة لسياسة الإصلاح واعتمدت على مبدأين هما : -

1/ معالجة المشكلات القائمة في الجهاز المصرفي بأسرع ما يمكن وبأقل خسارة وكلفة ممكنة (ماليًا وسياسيًا واجتماعيًا) .

2/ وضع الضوابط التشريعية والمصرفية التي تحول دون بروز هذه المشاكل،وبالتالي تجهيز المصارف لوضع تستطيع فيه أن تواجه المستقبل وتحدياته وتقوم بالدور المطلوب منها أداؤه .

وبالتالي هدفت سياسات الإصلاح المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى التوجه نحو خلق مؤسسات مصرفية قوية إدارياً ومالياً سواء عن طريق معالجة المتعثر منها أو تقوية السليم منها وقد استخدم البنك المركزي الأدوات التالية : -

1- تشجيع سياسات الدمج الطوعي في حالة المؤسسات السليمة، والقسري في حالات البنوك المتعثرة وتصفية المؤسسات الميئوس منها .

2- تشجيع سياسات إعادة هيكلة رأسمال بعض المؤسسات المتعثرة .

3- أو إتباع الأسلوبين أعلاه في حالات محددة .

وقد استخدم البنك المركزي الاردني حوافز ومغريات لتنفيذ سياسات تراوحت بين الدعم المالي والإداري عن طريق تقديم سلفيات تشجيعية بأسعار فائدة متدنية،وكذلك بعض الميزات الضريبية وتقديم الخبرة عن طريق انتداب بعض مسئوليه للقيام بمهام محددة .

أ- سياسات تدعيم حسابات رأسمال البنوك بشكل عام :

1/ التشريع بان لا يقل راس المال المدفوع لإى بنك تجارى عن (5) ملايين دينار.

2/ الاستمرار في سياسة تدعيم حسابات راس المال بالمفهوم الواسع،عن طريق تدعيم الاحتياطيات المختلفة العامة.

3/ تشجيع سياسات زيادة راس المال للوصول به إلى عشرة ملايين دينار كحد أدنى،مع السماح برسملة كحد أقصى50% من الزيادة المطلوبة إذا كانت الاحتياطيات تسمح بذلك .

ب-إجراءات وسياسات تتعلق بتدعيم الرقابة بمستوياتها المختلفة :

وفى هذا المجال تم ما يلي :

1- التأكيد على إدارات البنوك بضرورة خلق وتدعيم دوائر الرقابة والتفتيش الداخلي، والتأكد من سلامة وكفاية أدوات الضبط والرقابة الداخلية.

2- التأكيد على دور المدقق الخارجي بشكل محدد و مسئول في مدى رقابته على المؤسسات التي يدقق حساباتها.

3- رقابة البنك المركزي: تم تدعيم جهاز التفتيش بالبنك المركزي بكفاءات علمية عالية تم تدريبها مهنياً وفنياً لمقابلة المهام الجديدة الموكولة لها من حيث شمولية التفتيش وعمقه. كما تم استحداث وظيفة مساعد محافظ ، يكون مرتبطاً بالمحافظ ومسئولاً مباشرة عن جهاز الرقابة.

ج _الإصلاح التشريعي على المستوى المؤسسي قانوناً : وكذلك الإصلاح التشريعي على مستوى السياسات الضابطة للعمل المصرفي على مستوى التعليمات .

3-3: دور بنك السودان المركزي في الإصلاح المصرفي:

اتخذ البنك المركزي جملة من سياسات الإصلاح المصرفي، بغرض تهيئة القطاع المصرفي السوداني لتحديات العولمة المصرفية،منها السياسة المصرفية الشاملة (1999 – 2002م).حيث تضمنت عدداً من الموجهات تمثلت في تنمية القطاع المصرفي وتأهيل العمل المصرفي وتنظيم سوق النقد الأجنبي، والتمويل والعمليات المصرفية والتقنية.

ومن السياسات التي أصدرها البنك المركزي أيضاً سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي (2000 – 2002م)،حيث شملت عدداً من الموجهات التي يتوجب على القطاع المصرفي السوداني تنفيذها، كالدمج المصرفي وزيادة الحد الأدنى لرأس المال، وسياسات خاصة لبنوك القطاع العام وأخرى للبنوك المتخصصة وثالثة لفروع البنوك الأجنبية، كما تضمنت سياسة إعادة الهيكلة أيضاً العوامل المساعدة لتنفيذها.

1/ السياسة المصرفية الشاملة (1999 – 2002م):

هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى تأهيل القطاع المصرفي السوداني ، بغرض التغلب على عناصر الضعف التي يعاني منها. كما هدفت إلى مواجهة التحديات والتطورات التي يفرزها عصر العولمة، وذلك حتى يستطيع القطاع المصرفي السوداني أن يقوم بدوره في بناء الاقتصاد القومي.

لقد تبنى بنك السودان السياسة المصرفية الشاملة، بغرض تنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، وتحقيق السلامة المالية والمصرفية، وإدخال التقنيات الحديثة ورفع الكفاءة المصرفية.

ويأتي تطبيق السياسة المصرفية الشاملة وفق أهداف قصيرة الأجل، يتم ترجمتها إلى برامج عمل سنوية من خلال السياسات النقدية والتمويلية ابتداءاً من عام 1999م. ويأتي التنفيذ في جملة مؤشرات تتمثل في الآتي -:

أ- تنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية :

شملت تنمية القطاع المصرفي، إعادة النظر في الهياكل المالية للنظام المصرفي ومؤسساته، وذلك بغرض إيجاد كيانات مصرفية كبيرة مقتدرة، وأكثر كفاءة، لمواجهة التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والنظام المالي والنقدي العالمي. وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال المصارف، وخصخصة المصارف المملوكة للدولة ودمج المصارف العاملة في البلاد.

كما تهدف تنمية القطاع المصرفي أيضاً إلى تحديث العمل المصرفي، والتخطيط لإحداث نقلة في نوعية الكوادر البشرية العاملة بالقطاع المصرفي، من حيث التأهيل والتدريب لمواكبة المستجدات والتحديات المستقبلية وتطوير وسائل الرقابة وآليات الرقابة الوقائية للمصارف والمؤسسات المالية، بهدف الحماية من المخاطر المصرفية ، وتأمين سلامة القطاع المصرفي واستقراره.

ب- تأصيل العمل المصرفي :

هدفت السياسة المصرفية الشاملة، إلى بلورة الأنموذج الأمثل للمصرف الإسلامي، والاستمرار في تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، ووضع مرشد للصيغ الإسلامية وإلزام البنوك التجارية بالعمل به. كما يهدف تأهيل العمل المصرفي إلى مواصلة تطوير الأدوات المالية الإسلامية وأدوات ضبط السيولة(1) المستخدمة في الاقتصاد الإسلامي.

ج- تنظيم سوق النقد الأجنبي :

هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى استكمال بناء سوق النقد الأجنبي ، وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة وحيازة النقد الأجنبي.

ومن الآليات التي تم طرحها، العمل على بناء احتياطيات لدى البنك المركزي، بهدف المساعدة في استقرار سعر الصرف، وكذلك استكمال تسجيل نظام رأس المال الأجنبي والاستثمارات، وتنظيم استخدامات موارد النقد الأجنبي بالبنوك لضمان السلامة المالية.

هذا ويتوالى تحرير التعامل بالنقد الأجنبي في القطاع المصرفي تدريجياً، وذلك بهدف استكمال إزالة القيود المفروضة على النقد الأجنبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية مواتية.ويسعى البنك المركزي حالياً إلى تحديد سعر الصرف اعتماداً على قيمته الحقيقية دون أن يكون هناك تأثير خارجي عليه.

د- التمويل :

أشارت السياسة المصرفية الشاملة في مجال التمويل إلى تحقيق الأهداف التالية :

- العمل على خفض تكلفة التمويل المصرفي لتتماشى مع الانخفاض المستمر في معدلات الصرف، وذلك للإسهام في تخفيض تكلفة الإنتاج وتحفيز المنتجين مع تحقيق عائد مجز للبنوك.

- ضمان توفير التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية.

- الإسهام في برامج الدعم الاجتماعي، بتوفير التمويل للأسر المنتجة والقطاعات الفقيرة في المجتمع ، بهدف إذكاء روح التكامل والتعاون بين أفراد المجتمع.

- بلورة دور بنك السودان التمويلي،من خلال نوافذ ثلاثة تم استحداثها بغرض سد الفجوة التمويلية، وضمان توفير التمويل المطلوب في الوقت المناسب، في حالة عجز موارد البنوك وذلك في إطار السياسة الكلية.

- التحول التدريجي للتمويل بصيغة المشاركة والصيغ الأخرى،بدلاً من التركيز على التمويل بصيغة المرابحة، ولقد تحقق هذا الهدف بتقييد التمويل بصيغة المرابحة .

- مراجعة وترشيد عمليات التمويل بالنقد الأجنبي ، ووضع الأسس والضوابط اللازمة وضمان توافقها مع السلامة المصرفية والأحكام الشرعية والسياسات الكلية.

- مراجعة أداء شركات البنوك وعلاقاتها بالمصارف الأم ، بهدف ضمان التزامها بالضوابط الصادرة من بنك السودان0

(1) بنك السودان، السياسة المصرفية الشاملة، 1999 – 2002م، ص3.

ه- العمليات المصرفية :

لتطوير العمليات المصرفية هدفت السياسة المصرفية الشاملة إلى مراجعة الأسس والضوابط التي تحكم فتح وإدارة الحسابات ودفاتر الشيكات وتوحيدها في كل المصارف، بهدف احتواء عمليات التزوير والاختلاسات والشيكات المرتدة.

وكذلك أيضاً هدفت السياسة المصرفية إلى مراجعة التعريفة المصرفية في ضوء الانخفاض المستمر في معدلات التضخم ، وذلك بالتنسيق مع اتحاد المصارف السوداني. وكذلك تشجيع الجمهور على التعامل مع النظام المصرفي لجذب المزيد من الودائع ،مع الأخذ في الاعتبار تكلفة المصارف ومصلحة المتعاملين معها في إطار الأسس الشرعية. هذا بالإضافة إلى إدخال وسائل جديدة، للتعامل المالي مثل الشيكات المضمونة وبطاقات الدفع.

و- التقنية المصرفية :

جاء اهتمام البنك المركزي بالتقنية باعتبارها جزءاً أصيلاً من برنامج رقابة بنك السودان ومتطلبات توفيق الأوضاع . لذلك جاءت التوصيات بإدخال الشيكات الممغنطة واستكمال شبكات الحاسب في العمليات المصرفية في جميع فروع المصارف في ولاية الخرطوم ، كمرحلة أولى لتعمم على كل الفروع بالولايات في نهاية البرنامج.

وهدف برنامج التقنية إلى ربط بنك السودان بالبنوك التجارية عن طريق شبكات الحاسب ، وربط البنوك التجارية بشبكات اتصال إلكترونية مصرفية بهدف تقديم خدمات أفضل وأسرع للعملاء.

جاءت السياسة المصرفية الشاملة متضمنة توجيهات وبرامج عمل يستلزم تنفيذها من قبل الإدارات المختصة في بنك السودان والبنوك التجارية مجتمعة تدريجياً بهدف تهيئة القطاع المصرفي السوداني لمواكبة تحديات المنافسة العالمية وعصر العولمة.

2/ سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي (2000 – 2002م) :

جاءت سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي استكمالاً للسياسات والبرامج التي نفذها بنك السودان. وذلك بهدف تعزيز سلامة القطاع المصرفي ، ودعم المراكز المالية للمصارف،حتى يتسنى لها أن تصبح في وضع يمكنها من أن تلعب دوراً هاماً وبفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. كما هدفت سياسة إعادة الهيكلة إلى مواكبة التحديات والتطورات والتحولات التي بدأت تشهدها الساحة العالمية،في المجالات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة المصرفية.

وقد سعى بنك السودان إلى متابعة السياسات والقواعد والمعايير التي تعزز السلامة المصرفية ودعم المراكز المالية للمؤسسات المصرفية ، والتي تتحدد وفقاً للتطورات في العمل المصرفي العالمي والمحلي. وتمثلت أهم ملامح هذه السياسة في الآتي:-

أ- الدمج المصرفي :

وقد هدف البرنامج إلى إخضاع مجموعات الدمج لمتطلبات الزيادة لرأس المال ، على أن تتم مرحلة استيفاء الحد الأدنى لرأس المال لكل مجموعة على حدة حسب مسار تنفيذ عمليات الدمج وتحاول كل البنوك التجارية تحاول الاستفادة من الخيارات الأخرى التي طرحها المشروع بنهاية 2003م. ونرى أن خيار الدمج الاختياري لن يدخل حيز التنفيذ في الأجل القصير ، لتمسك إدارات البنوك التجارية باستقلاليتها ومحاولة رفع رؤوس أموالها.

ب- زيادة الحد الأدنى لرأس المال :

تمثل زيادة رؤوس الأموال الخيار الأخر، لخلق الكيان المصرفي الكبير، وتتمثل آليات تنفيذ هذا الخيار بزيادة راس مال المصرف إلى ثلاثة مليار بنهاية الفترة المحددة .

3/ الرؤية المستقبلية لإصلاح الجهاز المصرفي في المدى المتوسط (2003 – 2007م) (1):

يمكن تلخيص أهم ملامح برنامج هذه المرحلة في الأتي :-

أ- مواصلة معالجة مشاكل الضعف الراهن في الجهاز المصرفي ، عن طريق بناء ما تم إنجازه ، وذلك بالتركيز على الاستمرار في إعادة هيكلة ورسملة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة ، بالإضافة لمراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية ، ومواكبة التطور في ثورة تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل المصرفي ، وأخيراً تأهيل الوحدات المصرفية لمواجهة التحديات التي تنجم من التطورات العالمية بما في ذلك العولمة ومتطلباتها .

ب-استكمال البنيات التحتية للقطاع المالي الإسلامي ، من خلال تطوير صيغ التمويل الإسلامية ، والعمل على قيام أسواق المال المتوسط وطويل الأجل وفق أدوات شرعية .

3-4 : دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي :

قام صندوق النقد الدولي بدور ملحوظ في مجال إصلاح القطاع المالي في العديد من الدول النامية.وتهدف برامج صندوق النقد الدولي إلى تطوير سياسات القطاع المالي، ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى نوعين هما ،السياسات التي تحسن نظام الرقابة النقدية، والسياسات التي تحسن تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها . ومن الجدير بالذكر أن برامج الصندوق التي تهدف إلى تطوير القطاع المالي في كثير من الدول النامية شملت سياسات تحسين نظام الرقابة النقدية وسياسات تحسين تعبئة المدخرات المحلية ولكن بدرجات متفاوتة بين الدول. والجدول رقم (1) يبين برامج صندوق النقد الدولي في مجال القطاع المالي في بعض الدول النامية : -

جدول رقم (1)

السياسات الهيكلية في القطاع المالي

(1) د.صابر محمد حسن،تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ،إصدارة رقم (3) مطابع السودان للعملة 2001م.

الهدف	الإجراء	البلدان
تحسين نظام الرقابة النقدية	تحسين إطار البرمجة المالية كفاية أدوات السياسة النقدية التحول من الضوابط المباشرة إلى الضوابط غير المباشرة	الجزائر ومصر والصين بتسوانا والصين وكوستاريكا والمجر واندونيسيا و موريشيوص والفلبين وسيريلانكا
تحسين تعبئة المدخرات المحلية وتخصيصها	تطوير الأسواق النقدية وأسواق السندات الحكومية	اندونيسيا وماليزيا وعمان وسيرلانكا والجمهورية العربية اليمنية وزائير كوستاريكا، والجمهورية الدومنيكية واندونيسيا وماليزيا و غينيا الجديدة
	تخفيف سياسات الائتمان الانتقائي ، دمج المؤسسات المالية غير النظامية،تشجيع تطور الأسواق المالية وأسواق راس المال بأجل، تحسين الإشراف على المؤسسات المالية وإقامة نظام التامين على الودائع . مؤسسات وأدوات مالية جديدة وكفاية اللوائح والتشريعات المصرفية .	شيلى والجمهورية الدومنيكية وبنما وترينداد وتوباغو أوربا وبوليفيا والمجر وكينيا ونيبال
تحسين مستوى سعر الفائدة وهيكله	تخفيف إعانات سعر الفائدة والديون المعدومة، تحرير أسعار الفائدة، إدخال نظام السعر التفضيلي أو سعر الإقراض الأساسي.	بنجلاديش وشيلى وماليزيا وموريتانيا والسنغال و اورجواى واندونيسيا وماليزيا والفلبين وسيراليون ليفيا وبوروندي وغامبيا وهايتي

المحور الرابع

الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

يشير هذا المحور إلى موقف الجهاز المصرفي الجزائري من نتائج تطبيق السياسات اللازمة للنهوض به في ظل آليات تحرير الخدمات المصرفية وتطبيق المعايير العالمية ، ولبيان ذلك نستعرض التطور التاريخي للجهاز المصرفي الجزائري ثم الهيكل القائم حتى العام 2004م ، هذا بالإضافة إلى تحليل بعض المؤشرات والوقوف على سياسة الإصلاح المصرفي التي تم تطبيقها من قبل البنك المركزي وتقويم تلك السياسات الإصلاحية.

4-1: خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي الجزائري

تميز النظام المصرفي قبل استقلال الجزائر بوجود أكثر من 24 بنكاً أجنبياً خاصاً أغلبها من جنسية فرنسية ، وبالإضافة لذلك كانت هناك سوق رأسمالية صغيرة وشركتان للتأمين وصناديق البريد للودائع والادخار .

كما انه بعد احتلال فرنسا للجزائر تم تنظيم الجهاز المالي والمصرفي ليلبي حاجيات المستعمرين ويخدم التجارة الخارجية ما بين الجزائر وفرنسا ، أي أن هذا التنظيم لم يأخذ في الاعتبار مصالح الاقتصاد الوطني ومصالح الشعب الجزائري . لهذا كانت اغب البنوك المتواجدة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية .

إلا انه وبعد استقلال الجزائر ونظراً لأهمية القطاع المصرفي فانه أصبح تحت مراقبة وسيطرة الدولة الجزائرية . ويتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي انشأ في العام 1963م، ليقوم بإصدار النقود وإدارة احتياط القطع الأجنبي (العملات الأجنبية) ومراقبة عرض النقود والعقود الدولية المبرمة بين الجزائر والعالم الخارجي وأخيراً مراقبة البنوك التجارية . أما البنوك التجارية الجزائرية التي باشرت أداء أعمالها في عقد الستينات من القرن العشرين ،فهي:

1-البنك الوطني الجزائري : انشأ عام 1966م، ويقوم البنك بالتعامل في الائتمان والديون ، ويتعامل في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية .

2- البنك الخارجي الجزائري :تأسس في علم 1967م، وهو يعتبر ثاني اكبر بنك في الجزائر ، بعد البنك الوطني الجزائري . يهتم بتمويل التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية التي يقدمها .كما يتعامل مع الأفراد بوضع ودائعهم ، له عدة فروع في الخارج خاصة في الدول العربية ، كما أنه مندمج مع بعض البنوك الأجنبية في الخارج .

3- القرض الشعبي الجزائري : انشأ عام 1966م ، يهتم بمنح قروض للراغبين في الاقتراض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تهتم بالصناعات التقليدية والسياحة والصيد البحري ، وأيضاً إلى التعاونيات غير الفلاحية وأصحاب المهن ، كما يعتبر المقرض الرئيسي لمؤسسات الولايات والبلديات والى قدامى المجاهدين ليقوموا بإنشاء مؤسسات تجارية حرفية صغيرة.

4-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط : تأسس في عام 1964م، له فروعه الخاصة كما له فروع في المراكز البلدية . يقوم بإعطاء قروض من أجل بناء المساكن .

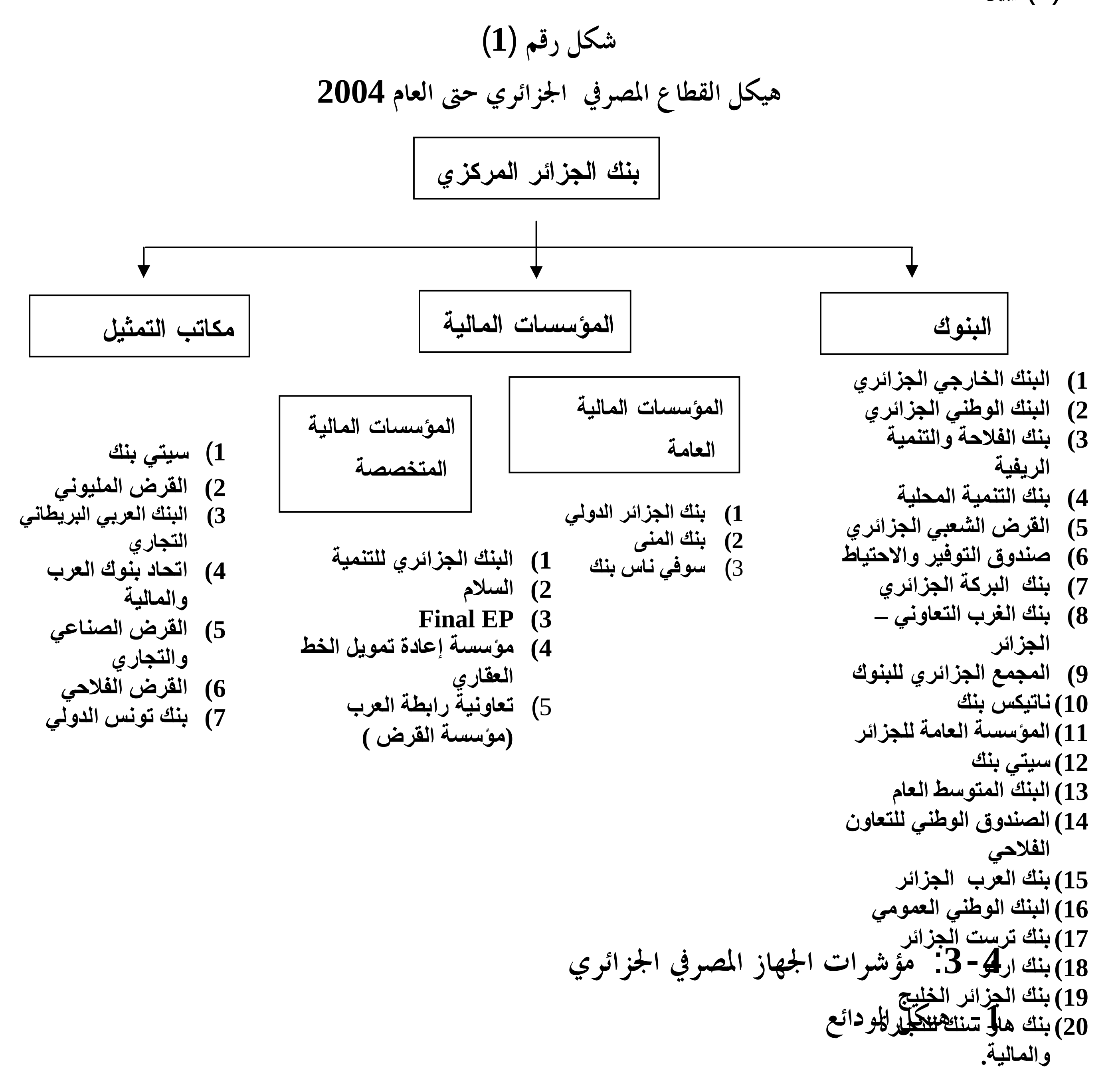
5- البنك الجزائري للتنمية : انشأ عام 1963م، يقوم بإعطاء قروض إلى القطاع المختلط (العمومي والخاص) . كما تم السماح له بتمويل المؤسسات العامة والاستثمارات الإنتاجية غير الفلاحية الطويلة المدى.

2-4 : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي الذي يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة ، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة لمكاتب التمثيل والشكل رقم (1) يبين ذلك .

شكل رقم (1)

هيكل القطاع المصرفي الجزائري حتى العام 2004



3-4: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

1- هيكل الودائع

جدول رقم (2)
هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري
خلال الفترة 2002-2004م

مليون دينار

البيان	ديسمبر 2002	%	ديسمبر 2003	%	مارس 2004	%
ودائع تحت الطلب	751653	%33.6	849040	%33	875271	%33.1
*ودائع لدى البنوك	642168	%85.4	718905	%84.7	744395	%85
*وادئع لدى الخزينة	8843	%1.2	12945	%1.5	10350	%1.2
*ودائع إلى حساب البريد الجاري	100642	%13.4	117190	%13.8	120526	%13.8
ودائع لأجل	1485190	%66.4	1724043	%67	176522	%66.9
*ودائع بالدينار	1316433	%88.6	1553246	%90.1	1594161	%90,3
أخرى	168757	%11.4	170797	%9.1	171063	%9.7
المجموع	2236843		253083		2640495	

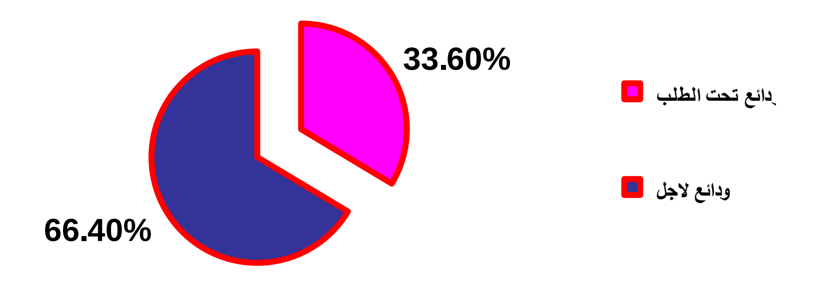
من الجدول رقم (2) يتضح الاتى :

(1) تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 33% و 33.6% خلال الفترة من ديسمبر 2002 إلى مارس 2004م .أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 66.4% و 67% خلال نفس الفترة . وتشير النتائج المحققة إلى أن الودائع الآجلة تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري ، وهذا يشكل جانباً ايجابياً ، مما يعني قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض والائتمان متوسط وطويل الأجل .إذ أن الودائع تحت الطلب والتي تتسم بعدم الاستقرار تشكل نسباً ضعيفة كما هو مشار إليه في التحليل .

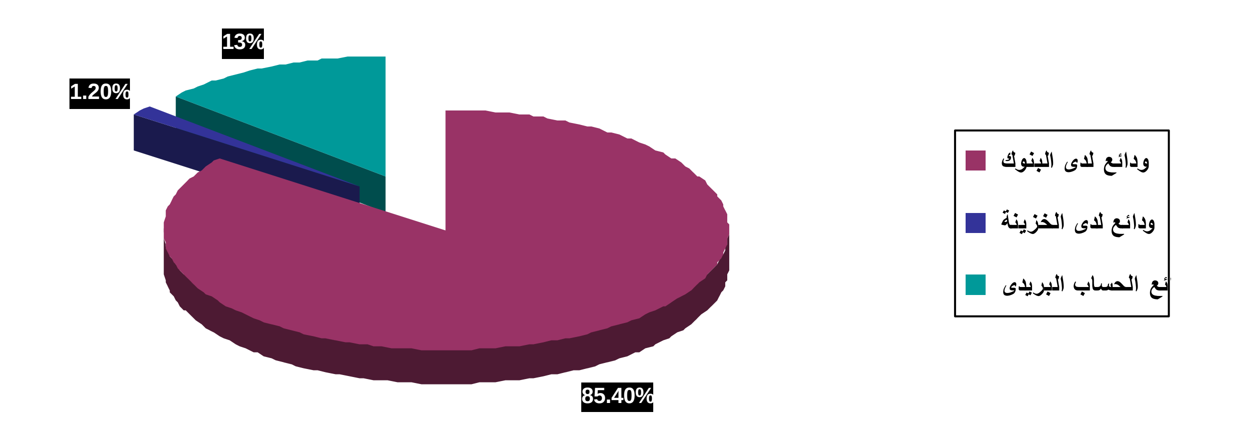
(2) عند النظر إلى هيكل الودائع تحت الطلب ،يلاحظ تركزها لدى البنوك بنسبة 85% تقريبا في المتوسط خلال الفترة المشار إليها ،بينما تأتى ودائع الحسابات البريدية في المرتبة الثانية بنسبة 13.6% في المتوسط ، أما الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى الخزينة فتشكل نسبة ضعيفة جداً (1.3%).

(3) عند تحليل الودائع لأجل ،يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 89.6% ،بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 10.1% خلال نفس الفترة . وهذا يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية في العملة الوطنية وهى الدينار الجزائري . والإشكال رقم (1) و(2) و(3) تبين هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2002- 2004م ، ومكونات الودائع تحت الطلب والودائع لأجل .

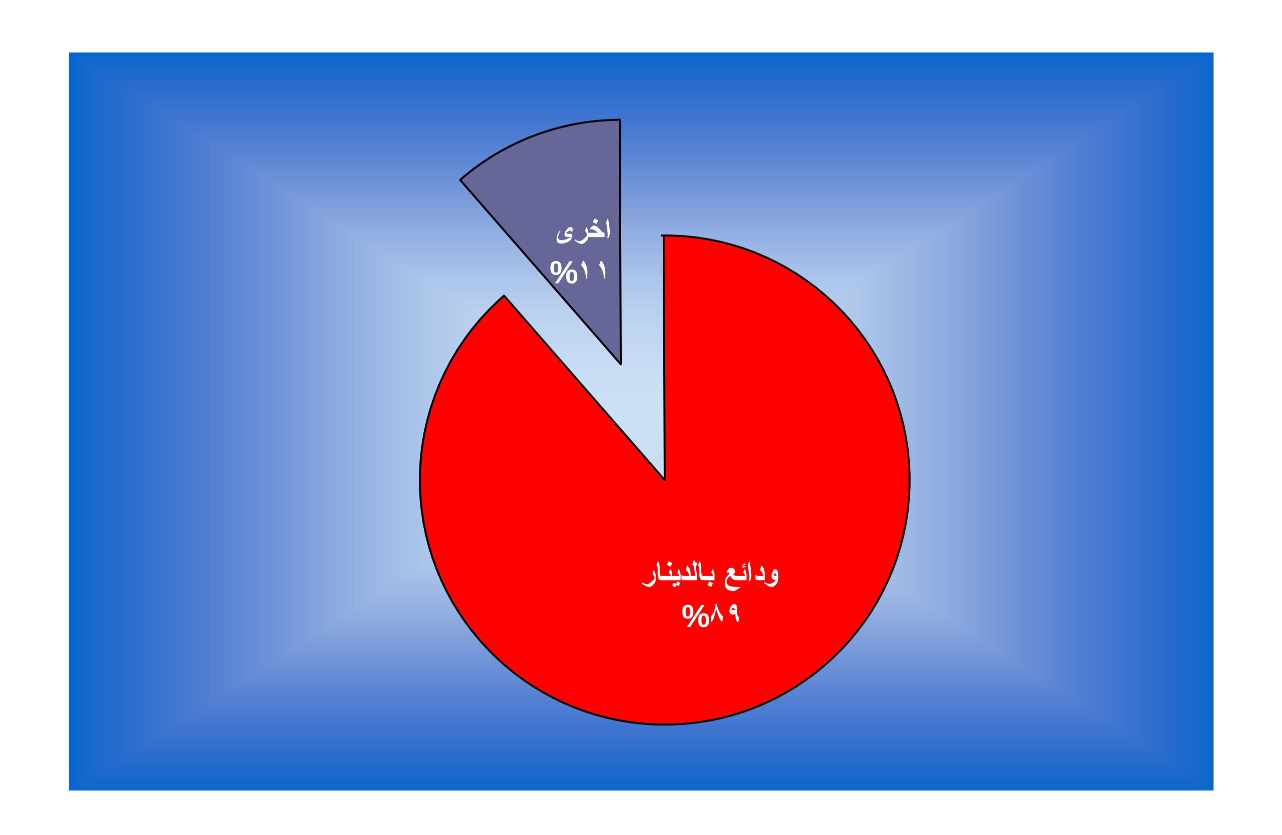
شكل رقم (١)
هيكل ودائع الجهاز المصرفى الجزائرى
خلال الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٤م



شكل رقم (2)
هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري
خلال الفترة 2002-2004م



شكل رقم (3)
هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري
خلال الفترة 2002-2004م



جدول رقم (3)
هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري
خلال الفترة 2001-2004م

مليون دينار

البيان	ديسمبر 2001	%	ديسمبر 2002	%	ديسمبر 2003	%	مارس 2004	%
قروض قصيرة الأجل	513315	%47.6	627908	%49.6	773568	%56	771671	%55.2
*قروض متوسطة و طويلة الأجل	565133	%52.4	638819	%50.4	606598	%44	626912	%44.8
المجموع	1078448	%100	1266799	%100	1380166	%100	1389858	%100

من الجدول رقم(3) يتبين ما يلي :

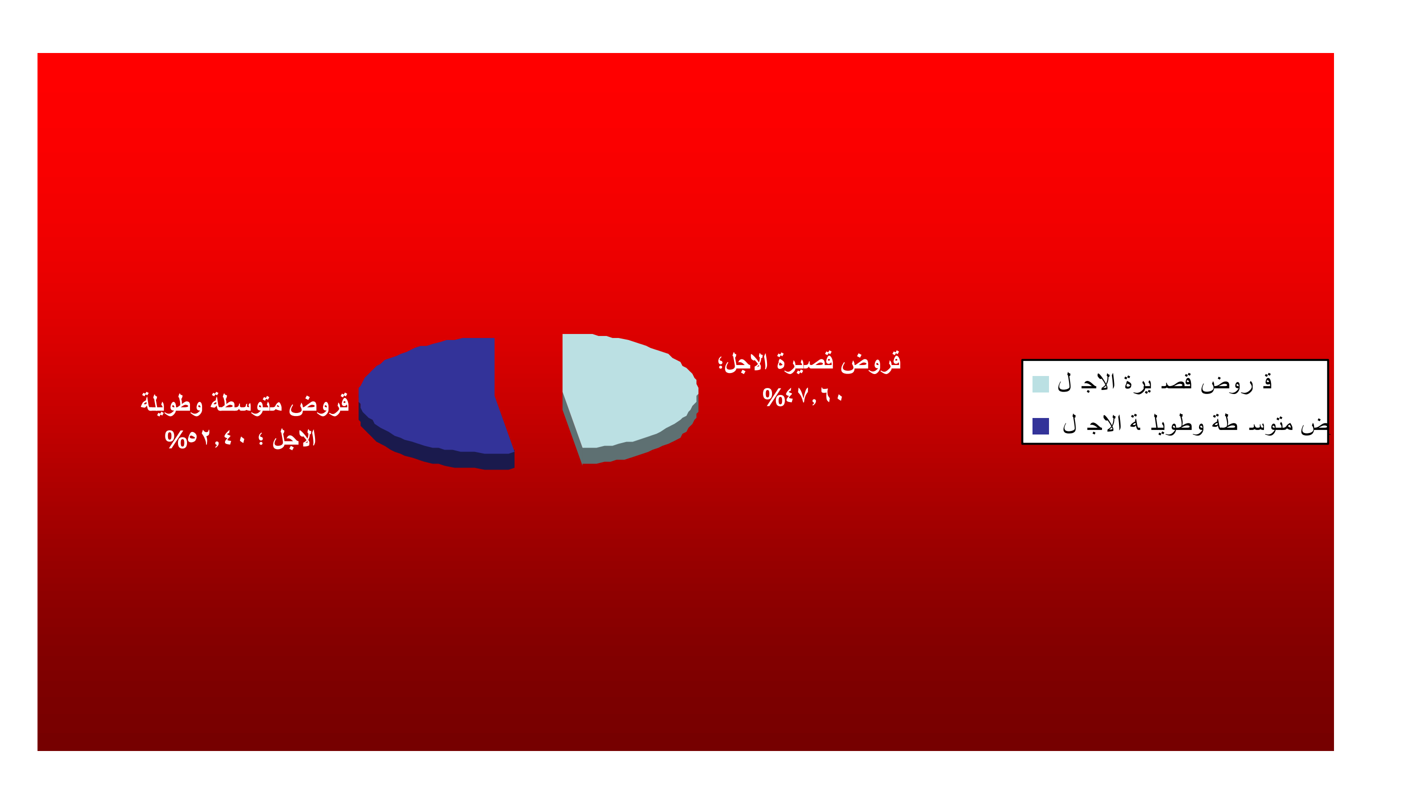
1- سجلت نسبة القروض قصيرة الأجل اتجاها تصاعديا خلال الفترة من ديسمبر2001 إلى ديسمبر 2003م. أما القروض متوسطة وطويلة الأجل فيلاحظ أنها تسير في اتجاه تنازلي .

2- اعتماداً على التحليل الوارد في الجدول رقم (2) يفترض أن يكون اتجاه القروض أكثر إلى الأجل المتوسط والطويل .نظراً لان الودائع لأجل تشكل نسبة عالية .إلا انه يمكن إيجاد مبررات لهيكل القروض الحالي ،على اعتبار أن المصارف تحتفظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة لمقابلة احتياجات المتعاملين معها والظروف الطارئة . والشكل رقم (4)يبين هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000-2004م

شكل رقم (3)

هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة 2001 -2004م



4-4 : تقويم برامج الإصلاح المصرفي التي انتهجها بنك الجزائر المركزي :

تمتلك الجزائر سوقاً ملائمة ، كما أنها تسير في اتجاه تصاعدي ومتنامي ، ويؤكد ذلك وجود خمسة عناصر رئيسة وأساسية تعكس البيئة الملائمة للاستثمار وتعبئة المدخرات في الاقتصاد الجزائري . هذا وتتشكل العناصر المحورية للنشاط الاقتصادي في الجزائر مما يلي:-

1- وجود تنظيم اقتصادي متجدد ومستقر .

2- تحسن واستقرار الإطار الاقتصادي الكلي بفضل سياسات التعديل .

3- وجود سوق مفتوحة للمنافسة الداخلية والخارجية .

4- الاتجاه التصاعدي في التأهيل والتجديد والتوسع في الكفايات الإنتاجية والهياكل الاقتصادية ، علماً بان الجزائر تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة .

5- وجود قطاع مصرفي ومالي يتسم بالتطور والتقدم والتجدد ويسير في اتجاه العصرنة والعولمة مع إمكانية إعادة هيكلته .

إن فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر،ومنه الإصلاح المصرفي برزت بدرجة أساسية في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مع ظهور القانون (90-10)المتعلق بالنقد والقرض والذي صدر في 1990/4/14م . وقد ظهرت من واقع هذا القانون أفكار لإعادة هيكلة وإصلاح المنظومة المصرفية مع الأخذ في الاعتبار مبدأ العولمة المصرفية والتي كرست كذلك عبر برنامج التعديل الهيكلي من خلال الأسس الارتكازية للإصلاح المالي والنقدي.

إلا أن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح المصرفي كانت دون مستوى الطموح ، كما يرى لخضر عزي" في بحثه المنشور عبر شبكة المعلومات والذي يأتي بعنوان التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي الجزائري"، وذلك نظراً للاتي :

1- النجاح الأولي لبرنامج التعديل الهيكلي وتحقيق التوازنات ، لم يحقق النمو المنشود.

2- عدم وجود آليات محددة لصنع القرار المصرفي الذاتي ، مع وجود فوائض في الكتلة النقدية .

3- استخدام نتائج التطور التكنولوجي والمعلوماتي بقي دون المستوى المطلوب ، نظراً لغياب الابتكار التكنولوجي والإبداع الفني .

4- سهولة تحرك رؤوس الأموال عبر وسائل الاتصال الحديثة وتطور الأنظمة المصرفية واستخدامها لهذه الوسائل أدى إلى تسهيل عمليات الإقراض والتحويل ، إلا أن هذا لم يتحقق في المصارف الجزائرية .

ير ى "لخضر عزي" أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من مشكلات حادة ، وبالتالي فان إصلاحه وتهيئته لمواكبة مستجدات المنافسة العالمية يستوجب ما يلي :

1- توسيع قائمة المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تلبية حاجات المستهلكين.

2- تشجيع الهيئات المتخصصة في تمويل الاستثمار وتطوير الصادرات.

3- تطوير أسواق الرساميل لاستغلال القدرات وتشجيع اندماج المصارف والمتعاملين الوطنيين في الأسواق النقدية والمالية الدولية .

4- تكثيف البيئة المصرفية، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية .

5- التحسين المستمر في نوعية الخدمات، إذ أن الإصلاح الواجب تطبيقه يمر عبر إعادة هيكلة البيئة المصرفية على المستويين التنظيمي والعملي من جهة، والإسراع في تطوير دعامات الاتصالات الالكترونية لتسهيل نقل المعلومات والمعطيات بشكل أسرع وأوثق .

.المحور الخامس

متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية السودانية في ظل العولمة

5- 1بناء الإطار المؤسسي الملائم :

لكل نظام متطلباته المؤسسية والمصارف الجزائرية لا تستطيع بمفردها جميع رعاية متطلباته المؤسسية والتي يفترض أن توفر طرقاً بديلة لاحتياجات التمويل وراس المال الطويل المدى وقصير المدى....الخ . وهناك حاجة لقيام عدد من المؤسسات التي تدعم بعضها البعض فيشمل ذلك أسواق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم مثل صناديق الاستثمار وحتى على صعيد البنوك التجارية ثمة حاجة لإقامة عدد من الترتيبات المؤسسية وتسهيلات التامين وإعادة التامين وبناء محيط مؤسسي ملائم يمثل اكبر تحدى للتمويل الإسلامي في بناء هذا المحيط حيث يجب السعي لبحث المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات في الإطار التقليدي كما يجب قيام محاولات إنشاء مؤسسات يمكنها القيام بهذه المهام بطريقة إسلامية في ظل العولمة وتحرير التجارة.

5- 2زيادة حدة المنافسة:

نجحت البنوك الجزائرية في حشد مبالغ من الأموال ألا أن المحافظة على معدل نمو معقول في المستقبل يتطلب الكثير جدا من الجهود ،هناك أسبابا عديدة لهذا :

أولا : **يجب أدراك الكثير من الودائع لدى المصارف الجزائرية حالياً لم تأتى نتيجة لإغراءات عوائد أخرى اكبر** ولكن بسبب الالتزام الوطني بالنسبة للعملاء الذين يحفظون مدخراتهم في المصارف الوطنية

ثانيا :**ظلت المصارف الجزائرية** تمارس درجة من الاحتكار على الموارد المالية الخاصة لجمهور له دوافع وطنية وهذا الوضع أصبح يتغير بسرعة ، واحد التطورات المهمة التي حدثت في السنوات الماضية هو دخول بعض فروع المصارف الأجنبية في التعامل المصرفي في الجمهورية الجزائرية ،والتطور هذا يعد اعترافاً واضحاً بجدوى النظام المصرفي الحر باعتباره نموذجاً بديلاً فهل يبشر ذلك بمستقبل جيد للمنافسة بين المصارف الوطنية والأجنبية في ظل تحرير تجارة الخدمات ؟ .

ستعتمد الإجابة على ذلك على كيفية رد فعل المصارف الجزائرية ، وبشكل عام يفترض أن تكون المنافسة جيدة فهي تجبر المؤسسات المصرفية التي تفتقر إلي الكفاءة على تطوير نفسها ،وفى ذلك تخفيض التكاليف وتحسن الخدمات للمستهلكين و تعزيز الابتكار وتحسن جودة المنتجات. والبنوك الأجنبية لها ميزة

[1] استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة .د.نبيل حشاد ،اتحاد المصارف العربية ، 1994

كبيرة على المصارف الجزائرية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق وباعها الطويل في الصناعة ويفرض ذلك المصارف الجزائرية منافسة شديدة ، وبالتالي فان بقاء المصارف الجزائرية في ظل تحرير التجارة وتداعيات العولمة مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسين أدائها .

3-5 بناء جسور وتكوين تحالفات استراتيجية :

يتوقع أن تزيد المنافسة من البنوك الأجنبية في السوق المصرفية المحلية في المستقبل القريب بسبب العولمة ، فالأسواق العالمية تتقارب بسرعة تجاه الالتقاء في سوق موحد. كما أن الابتكارات التكنولوجية تقوم بدور مهم في التكامل المالي والعولمة وخفض ثورة الاتصالات من خلال المراسلات إلكترونية. ففي كثير من البلدان يمكن للعملاء الإبحار في الإنترنت بين بنوك وصناديق استثمار ذات رأس مال متغير، ليس بوسع المصارف الجزائرية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه التطورات إذ يتعين عليها مراقبة التطورات حتى تتمكن من العمل في الأسواق العالمية ويجب عليها زيادة عملياتها وتكوين تحالفات استراتيجية مع بنوك أخرى لتشيد جسورًا بين المصارف المحلية والإقليمية ، وسيستفيد من هذه التحالفات الاستراتيجية كلا الطرفين .

4-5 الحاجة لزيادة حجم المصارف الجزائرية :

إن الحجم هو أحد المتغيرات الهامة في تحديد كفاءة المصرف وقد أوضح خبراء الاقتصاد أن المصارف الكبيرة تكون في وضع أفضل لتحقيق الحد الأمثل للتوليفة. ونتيجة لذلك فان كفاءتها تفوق كفاءة المصارف الصغيرة ، بالإضافة إلى الكفاءة ، توجد بعض الأسباب التي تدعو إلي الدفاع عن كبر الحجم ، إذ أن القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة في تحديد المركز التمويلي، مما يعكس التزام المساهمين بأعمالهم التجارية، ولذلك يرغب المصرف في جمع أموال إضافية لزيادة راس المال ، فالموارد المتوفرة لها ليست كبيرة لما يكفى لتقليل المخاطر لأقل حد ممكن ولزيادة مستوى الكفاءة والتعامل بقدر اكبر من الفاعلية في الأسواق يفضل زيادة حجم عمليات المصارف الجزائرية .وفى هذا الصدد يجب لابد من الاهتمام الجاد بعمليات الدمج الاختياري للمصارف القائمة ، وكذلك الحال بالنسبة للمصارف التي تمتلكها الدولة .

5-5 الهندسة المالية :

إن الأسواق المالية تزداد تطورا ومنافسة يوما بعد يوم . وكي يتسنى الاستفادة من أجواء الأسواق التي تتغير بسرعة ومواجهة المنافسة المتزايدة، لابد من عنصرين هما الهندسة المالية والابتكار.فحتى الآن مازالت الأدوات المالية منحصرة في الأدوات الكلاسيكية ومتغيراتها التي تم تطويرها منذ قرون خلت. وهذه الأدوات تم

تطويرها لتلبية احتياجات تلك المجتمعات . بينما يمكن الاستفادة منها لتكون بمثابة خطوط توجيهية لإنشاء عقود معاملات مالية جديدة تتواءم مع احتياجات السوق المحلية ، فليس من سبب لحصر أنفسنا فيها هي دون غيرها .

وفي ضوء مبادئ الابتكار ، يستحسن اللجوء إلى نهج"الحاجة " في الهندسة المالية ، فقد صمم المهندسون المتخصصون في الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقارية والخيارات والمشتقات ومشاريع تامين المعاشات وبطاقات الائتمان.الخ وذلك تلبية لاحتياجات العملاء لخدمات مالية مختلفة. لابد من أن ندرس الاحتياجات التي تلبيها هذه الأدوات ، وان كانت الاحتياجات حقيقية فلابد من الاستفادة منها لتخدم الاقتصاد القومي الجزائري .

الخلاصة والتوصيات

إن المصارف الجزائرية وهي تقوم بأداء خدماتها المصرفية للمتعاملين معها داخلياً وخارجياً يجب أن تكون قوية في خنادقها مستعدة في مؤسساتها حتى تستطيع أن تستفيد من الوضع المصرفي الحالي حيث لا حدود ولا قيود ويشترط في ذلك أن تتوفر لدى قيادات هذه المصارف وبخاصة إدارة تسويق الخدمات والبحوث الكفاءة المهنية بغرض الدخول إلى صميم احتياجات المجتمعات فيما تقدمه المصارف التقليدية وفقا لأساليب المشاركة التكميلية بشكل خاص. وتأسيسا على ما سبق نوصي بآلاتي :

(1) لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف وكذلك أيضا لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف.

(2) بناء استراتيجيات واضحة للأسواق المحلية والخارجية، إذ أن التوسع لابد وان يستصحب الأهداف الرئيسية والميزات التفاضلية التي تتمتع بها المصارف الجزائرية .

(3)تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة راس المال واندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فعالية، بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

(4) العمل على تطوير الموارد البشرية بالتأهيل والتدريب وذلك بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير ومع متطلبات التقنية المصرفية الحديثة.

(5)ضرورة تطبيق تقنية مصرفية حديثه إلى أقصى الحدود، والعمل على إدخال خدمات ومنتجات حديثة لإيصال هذه الخدمات للعملاء في السوق المحلي.

(6)تحسين إجراءات الرقابة المالية ورفع درجة الثقة فيها.

(7)تحسين الطاقة المؤسسية ورفع درجة تنافسية نشاطات المصارف الإسلامية وتطوير منتجاتها المالية.

(8) التعاون فيما بين المصارف الجزائرية داخليا ومع المصارف الأخرى ذات الأهداف المشتركة خارج الدولة من أجل:

(أ)تمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى المعروضة التي تعجز عن تمويلها المصارف منفردة.

(ب) تمويل عمليات التجارة الخارجية العربية .

(ج) تقديم خدمات مصرفية دولية متكاملة

قائمة المراجع

(1) لخضر عزي،التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر ، 9 حزيران ،2003م.

(2) د.فؤاد شاكر،مبررات الإصلاح المصرفي في مصر، الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته ،اتحاد المصارف العربية ،1993م.

(3) احمد عبد الفتاح ،الإصلاح المصرفي ،ضروراته ومعوقاته ،الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته اتحاد المصارف العربية ،1993م.

(4) طارق عبدا لعال حماد، التطورات العالمية وانعكاساقما على أعمال البنوك .2001م

(5) عبدالمنعم محمد الطيب ،العولمة والقطاع المصرفي في السودان ،رسالة دكتوراه جامعة النيلين ،يونيو 2002م.

(6) نبيل حشاد،استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ،اتحاد المصارف العربية ، 1994م.

(7) السيد يس، في مفهوم العولمة ، العرب والعولمة ،ركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثانية ،بيروت ،ديسمبر 1998م.

(8) عبد الرحمن يسرى،نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة ،مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة ،القاهرة 17-19 محرم 1420هـــ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ،بنك دبي الإسلامي ،العدد 217،17 يوليو 1999م.

(9) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية للكتب ،2001م

(10) محسن احمد الخضري، عولمة النشاط المصرفي،مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد222،ينويو1999م.

(11) صابر محمد حسن ،تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ، إصدارة رقم (3)، مطابع السودان للعملة ،2004م .

(12) عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية 1991م.